شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

بسم الله الرحمن الرحيم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HANAA ALY

كلية الآداب

قسم التاريخ

وزارة المالية المصرية بين عامى ١٩٢٢ ـ ١٩٣٧ : النشأة والتطور

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد: أحمد محمد أسعد عبد الحميد أبو زيد

تحت إشراف

أ.د / أحمد زكريا الشلق

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس

د / شريف أحمد إمام

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس

٢٠٢٠م

كلية الآداب

قسم التاريخ

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

اسم الطالب : أحمد محمد أسعد عبد الحميد أبو زيد

عنوان الرسالة : وزارة المالية المصرية بين عامى ١٩٢٢ - ١٩٣٧: النشأة والتطور

لجنة المناقشة

الاسم : أ.د/أحمد زكريا الشلق **الوظيفة : أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر**

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس

الاسم : أ.د/ خلف عبد العظيم الميري **الوظيفة : أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر**

قسم التاريخ – كلية البنات – جامعة عين شمس

الاسم : د/صباح أحمد البياع **الوظيفة : أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر**

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس

الاسم : د/شريف أحمد إمام **الوظيفة : مدرس التاريخ الحديث والمعاصر**

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس

تاريخ البحث : / / ٢٠

الدراسات العليا **أجيزت الرسالة بتاريخ**

/ / ٢٠٢٠

خاتم الإجازة

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

/ / ٢٠٢٠ **/ / ٢٠٢٠**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة **ص أ – ص ب**

تمهيد **ص ١ – ص ١٩**

- نشأة الوزارة
- أوضاع مصر المالية (١٨٢٢ – ١٩٢٢)

الفصل الأول : البناء التنظيمى والإدارى للوزارة **ص ٢٠ – ص ٧١**

- هيكل الوزارة وتنظيماتها الإدارية
- الموظفون المصريون
- الموظفون الأجانب

الفصل الثانى : إيرادات الدولة **ص ٧٢ – ص ١١٦**

- الضرائب
- إيرادات الجمارك
- الإيرادات الأخرى

الفصل الثالث : مصروفات الدولة **ص ١١٧ – ص ١٧٣**

- المخصصات الملكية
- الأجور والمرتبات
- الدين العمومى
- الإنفاق على التعليم
- الإنفاق على الصحة
- الإنفاق العسكرى
- الإنشاءات والتجديدات بالوزارات

الفصل الرابع : الميزانية العامة **ص ١٧٤ – ص ٢٠١**

- إجراءات اعداد الميزانية والصرف منها
- الموقف المالى للميزانية خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧
- الرقابة على الميزانية

الخاتمة **ص ٢٠٢ – ص ٢٠٤**

الملاحق **ص ٢٠٥ – ص ٢١١**

قائمة المصادر والمراجع **ص ٢١٢ – ص ٢٢٦**

ملخص الرسالة باللغة العربية والإنجليزية **ص ٢٢٧ – ص ٢٢٩**

قائمة الجداول

م	الجدول	الصفحة
١	جدول (١) الإيرادات والمصروفات خلال الفترة من عام ١٨٨١ حتى عام ١٩١١	١٤
٢	جدول (٢) تطور أعداد العاملين فى مصلحة الأموال المقررة	٣٤
٣	جدول (٣) كادر مرتبات العاملين بالحكومة فى عام ١٩٢٢	٦٠
٤	جدول (٤) قيمة المعاش الممنوح لبعض العاملين بوزارة المالية	٦٣
٥	جدول (٥) عدد الموظفين البريطانيين والأجانب الذين تركوا الخدمة وفقا لقانون التعويضات	٦٩
٦	جدول (٦) الملكية العقارية ونسبة كل فئة إلى إجمالى المساحة	٧٥
٧	جدول (٧) فئات ضريبة الأطيان الزراعية وفئات الإيجار المقابلة لها	٧٦
٨	جدول (٨) قيمة الإيرادات الناتجة عن ضريبة الأطيان الزراعية ونسبتها إلى إجمالى الإيرادات	٧٧
٩	جدول (٩) قيمة الإيرادات الناتجة عن العوائد على الأملاك والمبانى ونسبتها إلى إجمالى الإيرادات	٧٩
١٠	جدول (١٠) قيمة الإيرادات الناتجة عن ضريبة القطن ونسبتها إلى إجمالى الإيرادات	٨٣
١١	جدول (١١) تطور الرسوم علي الصادرات والواردات من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	٩١
١٢	جدول (١٢) تطور الرسوم على الدخان والتنباك والسجائر من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	٩٢
١٣	جدول (١٣) المساحات المزروعة لبعض الحاصلات الزراعية في مصر	٩٥
١٤	جدول (١٤) قيمة الصادرات من القطن ونسبتها إلى إجمالى الصادرات خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	٩٧
١٥	جدول (١٥) حصة إنجلترا من إجمالى الصادرات المصرية ونسبتها إلى إجمالى الصادرات خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	٩٨
١٦	جدول (١٦) حصة إنجلترا من إجمالى الواردات المصرية ونسبتها إلى إجمالى الواردات خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٠٠
١٧	جدول (١٧) قيمة الفائض أو العجز التجارى المحقق خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٠٤
١٨	جدول (١٨) إجمالى الإيرادات بخلاف الضرائب والجمارك والمبانى ونسبتها إلى إجمالى الإيرادات	١١٣
١٩	جدول (١٩) نسب عناصرالإيرادات إلى إجمالى الإيرادات خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١١٥
٢٠	جدول (٢٠) مصروفات وزارة المالية ونسبتها إلى إجمالى المصروفات خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٢٠
٢١	جدول (٢١) المخصصات الملكية خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٢٣
٢٢	جدول (٢٢) قيمة الأجور والمرتبات ونسبتها إلى إلى إجمالى المصروفات ومرتبات العاملين بوزارة المالية ونسبتها إلى إجمالى المرتبات	١٢٤

٢٣	جدول (٢٣) الكادر الوظيفى للعاملين بالحكومة	١٢٦
٢٤	جدول (٢٤) المسدد من الديون الثابتة ونسبتها إلى إجمالى الدين العام	١٤٠
٢٥	جدول (٢٥) المسدد من الديون غير الثابتة ونسبتها إلى إجمالى الدين العام	١٤١
٢٦	جدول(٢٦) المسدد من القروض العثمانية ونسبتها إلى إجمالى الدين العام	١٤٢
٢٧	جدول (٢٧) المقررات التى تم تدريسها بالمدارس الأولية وعدد الحصص المقررة على السنوات الدراسية	١٤٤
٢٨	جدول (٢٨) عدد التلاميذ من البنات والبنين وعدد المدارس	١٤٦
٢٩	جدول (٢٩) أعداد الطلبة الدارسين بمصروفات حسب تبعية المدارس	١٥٠
٣٠	جدول (٣٠) أعداد الطلبة الحاصلين على المجانية حسب تبعية المدارس	١٥١
٣١	جدول (٣١) النفقات السنوية المخصصة للتعليم ونسبتها إلى إجمالى المصروفات	١٥٤
٣٢	جدول (٣٢) المبالغ المخصصة للأجور والمرتبات والأعمال الجديدة ونسبتها إلى إجمالى مصروفات التعليم	١٥٥
٣٣	جدول (٣٣) المبالغ السنوية المخصصة للإنفاق على البعثات العلمية ونسبتها إلى إجمالى المبالغ المنصرفة علي التعليم	١٥٨
٣٤	جدول (٣٤) النفقات السنوية المخصصة للصحة ونسبتها إلى إجمالى المصروفات	١٦٠
٣٥	جدول (٣٥) عدد ونوعية أفراد الجيش	١٦٥
٣٦	جدول (٣٦) المصروفات العسكرية ونسبتها إلى إجمالى المصروفات	١٦٦
٣٧	جدول (٣٧) الاعتمادات السنوية المخصصة للأعمال الجديدة ونسبتها إلى إجمالى المصروفات	١٧٠
٣٨	جدول (٣٨) نسب أبرز عناصر المصروفات بالميزانية إلى إجمالى المصروفات	١٧١
٣٩	جدول (٣٩) تقسيم المصروفات تبعا للوزارات ونسبتها إلى إجمالى المصروفات	١٧٢
٤٠	جدول (٤٠) الإيرادات والمصروفات العامة والعجز أو الفائض خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٨١

قائمة الأشكال

م	الشكل	الصفحة
١	شكل (١) وزارة المالية بعد تنظيم أعمالها بالأمر العالى الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٨٧٨	٤
٢	شكل (٢) هيكل وزارة المالية والمصالح التابعة لها فى عام ١٩٢٢	٢١
٣	شكل (٣) هيكل وزارة المالية والمصالح التابعة لها فى عام ١٩٣٦	٢٢
٤	شكل (٤) الإدارات التابعة لديوان عموم وزارة المالية	٢٦
٥	شكل (٥) إدارة عموم الأموال المقررة فى عام ١٩٢٦	٢٨
٦	شكل (٦) إدارة عموم الأموال المقررة فى عام ١٩٣٧	٣١
٧	شكل (٧) مصلحة المساحة	٣٦
٨	شكل (٨) مصلحة الأملاك الأميرية	٤٢
٩	شكل (٩) مصلحة الجمارك	٤٥
١٠	شكل (١٠) مصلحة خفر السواحل ومصايد الاسماك	٤٨
١١	شكل (١١) مصلحة المناجم والمحاجر	٤٩
١٢	شكل (١٢) مصلحة الكيمياء	٥٠
١٣	شكل (١٣) مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة	٥٤
١٤	شكل (١٤) تطور إيرادات الأموال المقررة خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	٨٠
١٥	شكل (١٥) تطور أسعار القطن خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	٩٦
١٦	شكل (١٦) تطور حصة إنجلترا من إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	٩٩
١٧	شكل (١٧) تطور حصة إنجلترا من إجمالى الواردات المصرية خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٠٢
١٨	شكل (١٨) الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٠٥
١٩	شكل (١٩) قيمة المتحصل من مصادر الإيرادات الأخرى ونسبتها إلى إجمالى الإيرادات خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١١٤
٢٠	شكل (٢٠) الأجور والمرتبات ونسبتها إلى إجمالى المصروفات خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٢٥
٢١	شكل (٢١) هيكل الدين العام المصرى خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٤٣
٢٢	شكل (٢٢) عدد التلاميذ من البنات والبنين إلى إجمالى عدد التلاميذ خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧	١٤٧
٢٣	شكل (٢٣) دورة الحسابات	١٧٩
٢٤	شكل (٢٤) الرقابة على الميزانية	١٨٩

المقدمة

تتناول هذه الدراسة وزارة المالية المصرية فى الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٧، وهى مرحلة مهمة فى تاريخ مصر حيث شملت العديد من التغيرات فى أوضاع مصر سياسيا واقتصاديا نتيجة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ واتخاذ خطوة فى طريق الاستقلال الكامل للبلاد .

وتهدف الدراسة لمعرفة أثر تلك التغيرات من خلال تتبع أثرها علي أحد أهم مؤسسات البلاد وهى وزارة المالية من خلال التطورات التى مر بها الهيكل الإدارى للوزارة من أجل القيام بدورها فى إدارة موارد مصر المالية من إيرادات ومصروفات وتنفيذ سياسات الحكومات المتعاقبة فى النهوض بالتعليم والصحة .

وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول يسبقها تمهيد ويليها خاتمة بنتائج البحث .

يتناول التمهيد المراحل التى مر بها هيكل الوزارة منذ نشأتها حتى عام ١٩٢٢ من حيث المهام المنوطة بها والمصالح التابعة لها، وكذلك محاولات التدخل الأوربى فى الشئون المالية للبلاد مروراً بمرحلة الإشراف الأجنبى على إيرادات ومصروفات البلاد وصولاً للاحتلال العسكري الكامل والتغلغل البريطانى في الإدارة المصرية .

أما الفصل الأول فهو بعنوان " البناء التنظيمى والإدارى للوزارة "، فيتناول هيكل الوزارة والمصالح التابعة لها من حيث مسمياتها والمهام المنوطة بها والعاملين بها ووظائفهم ورواتبهم، وكذلك متابعة التوسع فى هيكل تلك المصالح مع زيادة مهامها لتتناسب مع التطور الاقتصادى الناشئ للبلاد، ثم مناقشة ضوابط تعيين الموظفين المصريين وكادر المرتبات للعاملين بالحكومة وكذلك العاملين الأجانب والوظائف التى شغلوها وكذلك جهود الحكومة لتمصير الوظائف بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتعويض الموظفين الأجانب الراغبين فى ترك وظائفهم والعودة إلى بلادهم .

أما الفصل الثانى، وهو بعنوان " إيرادات الدولة "، فيتناول مصادر الإيرادات من الضرائب على الأطيان والعوائد على الأطيان والأملاك والضرائب على القطن والإيرادات المتحصلة من الجمارك على الصادرات والواردات ومصادر الإيرادات الأخرى وكيفية تحصيلها والنمو فى الإيرادات .

ويختص الفصل الثالث وهو بعنوان " مصروفات الدولة "، بالنفقات والمصروفات العامة للدولة فتناول تطور الكادر الوظيفى للعاملين بالحكومة وجهود الحكومة لتخفيض أعداد العاملين بها، وتخفيض ما ينفق على المرتبات وكذلك نفقات الدين العام وما ينفق على التعليم من حيث المخصص للعاملين في مجاله وما يخصص منه للإنفاق على المجانية وكذلك إنشاء الفصول والمدارس الجديدة، ثم الإنفاق على الصحة والتوسع فى إنشاء المستوصفات والمستشفيات، وكذلك الإنفاق العسكري وما ينفق على التجديدات والإنشاءات الخاصة بالوزارات .

ويتناول الفصل الرابع وهو بعنوان " الميزانية العامة "، إجراءات إعداد الميزانية والإجراءات المتبعة عند الصرف سواء صرف الأجور والمرتبات أو المصروفات العمومية الأخرى وكذلك موقف الميزانية خلال الفترة وماحققته من عجز أو فائض، وكيفية استخدام الفائض فى مواجهة الأزمة الاقتصادية وتخصيص جزء منه للتسليف الزراعى والعقارى لإنقاذ صغار المزارعين من الحجز على أراضيهم للوفاء بالديون المستحقة عليهم، كذلك الرقابة بنوعيها، إجرائية وهى رقابة الوزارة على إجراءات الصرف والتحصيل بالمصالح التابعة لها بالإضافة إلى الوزارات والمصالح الأخرى، والتأكد من سلامة تلك العمليات واتباع التعليمات الواردة من

الوزارة فى ذلك الشأن، ورقابة برلمانية، حيث يقوم البرلمان بممارسة دوره الرقابى ومراقبة أعمال الوزارة ومناقشتها فى كافة ما يتعلق بأعمال الإنفاق العام .

وأخيرًا يتقدم الباحث باسمى آيات الشكر والعرفان لكل من قدم لي يد المساعدة طوال فترة إعداد الرسالة وكذلك للسادة القائمين على مكتبات كلية الآداب والمكتبة المركزية بجامعة عين شمس، والجمعية التاريخية، ودار المحفوظات العمومية بالقلعة، ودار الكتب والوثائق القومية.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق، استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس، والدكتور شريف إمام، مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس لتفضلهما بالإشراف على الرسالة ولم يبخلا بالجهد والنصح والتوجيه طوال فترة إعداد هذه الدراسة فجزاهما الله عنى خير جزاء .

كما لا ينسى الباحث توجيه الشكرإلى الاستاذ الدكتور عبد الخالق لاشين ـ رحمه الله – استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس الذى لم يمهله القدر لاستكمال الاشراف على هذه الدراسة على ملاحظاته القيمة وتوجيهه الدائم للباحث فى مرحلة التمهيدى وفى بداية مرحلة الماجستير؛ فقد كانت توجيهاته ومناقشاته الدائمة مع الباحث بمثابة السراج المنيرالذى أنار الطريق لباحث يلتمس بداية الطريق، لم يكن ذاك بغريب علي سيادته؛ فقد تتلمذ علي يديه أجيال من الباحثين يذكرونه دائما بما يليق به من التقدير والتكريم والثناء داعين له برحمة من الله عز وجل ومغفرته ورضوانه .

وعلى الله قصد السبيل

أحمد محمد أسعد

التمهيد

- نشأة الوزارة
- أوضاع مصر المالية (١٨٨٢-١٩٢٢)

نشأة الوزارة :

بعد أن تولى محمد علي حكم البلاد واستقرت له الأمور بعد أن قضى على كل من يمكن أن يقف امام طموحاته، بدأ فى تنظيم البلاد إدارياً ومالياً فقام بوضع " السياستنامه " فى عام ١٨٣٧ وقام بجمع مصالح الحكومة المتفرقة فى دواوين محددة وهى : ديوان الخديو، وديوان الإيرادات، وديوان الجهادية، وديوان البحر، وديوان المدارس، وديوان الأمور الأفرنجية والتجارة المصرية، وديوان الفابريقات . وكانت تلك الدواوين تقدم تقارير أسبوعية عن أعمالها وكشفاً شهرياً بحساباتها (١) . وكانت الأمور المالية فى السابق مقسمة بين عدة جهات وهى : " الدفتردار" وكان يقوم بالإشراف على مالية البلاد ويطرح الأراضى على الملتزمين، و " الروزنامجى " وهو مختص بجمع الأموال الأميرية وصرفها فى الأوجه المخصصة لإنفاقها، "ديوان الإيرادات " وظهر هذا الديوان بعد صدور السياستنامة وتقرر أن يقوم هذا الديوان بتحصيل كافة الإيرادات من أجل توفير أكبر قدر من المركزية والرقابة على تحصيل إيرادات البلاد (٢)، وانقسم هذا الديوان إلى ديوان إيرادات مختص بحسابات كافة مديريات الأقاليم وجزيرة كريت والحجاز والسودان والقسم الثانى ديوان عموم إيرادات الإسكندرية والمصالح الأخرى الموجودة بإيرادات المحروسة والجمارك. (٣)

وفى عام ١٨٤٣ أنشيء ديوان عرف باسم " ديوان المالية " بدلاً من ديوان الإيرادات وقلم الخزينة وظل هذا الوضع حتى عام ١٨٥٤ فتم إلغاء ديوان المالية وحل محله "قلم الخزينة" الذى سمى بعد ذلك بديوان الخزينة المصرية حتى عام ١٨٥٦ فعاد ديوان المالية لمسماه القديم (٤) واستمر كذلك لفترة طويلة ودخل فى اختصاصه إبان تلك الفترة الاشراف على مصالح السكك الحديدية والروزنامة والويركو* وبيت المال وأشغال جبل طرة ثم ألحق بها فى عهد الخديو اسماعيل الاشراف على أعمال طبع التمغة، دمغة المصوغات، الملاحة ومصلحة الاسماك وكانت تلك المهام فى السابق تابعة لديوان المحافظات. (٥)

وفى عهد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) أعيد تنظيم الدواوين فى هيئة نظارات ظهر منها فى أول الأمر نظارات الداخلية، المالية، والخارجية والحربية، ثم زادت بعد ذلك لتضاف إليها المعارف والأوقاف والأشغال فى عام ١٨٦٤ فى عهد اسماعيل باشا، ثم الحقانية فى عام ١٨٧٢ وكانت النظارات فى بادئ

---

[١] طلعت إسماعيل رمضان، الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٢٣.

[٢] غريب عبد الغنى السيد، الضرائب فى مصر ١٨١٣-١٩٠٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٠، ص ص ٧ -١١ .

[٣] إسماعيل محمد زين الدين، الأجانب ودورهم فى الإدارة المصرية ١٨٢٠-١٨٨٢، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢١.

[٤] جرجس حنين، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،٢٠٠٨، ص ٢٤.

* **الويركو:** وهي كلمة تركية تعني الجزية أو الخراج أو المال الميري أو الرسم. وقد فرضت هذه الضريبة بموجب "خط كلخانه ١٨٣٩"

[٥] غريب عبد الغنى السيد، مرجع سابق، ص١٢.

الأمر تقع تحت سلطة الوالى أو الخديو مباشرة حتى تم تشكيل ما عرف باسم " مجلس النظار " فى أغسطس ١٨٧٨ [١]، وهو ما رتب لظهور فصل بين سلطة الخديو كحاكم للبلاد ومجلس النظار كسلطة تنفيذية مما استلزم تحديد اختصاصات كل نظارة ونطاق مسئوليتها ليتسنى محاسبة كل ناظر عن أعمال نظارته، فصدر الأمر العالى بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ بتحديد إختصاصات نظارة المالية فكان لها الإشراف والإدارة على الأقسام التالية : الإدارة العمومية، والدين العمومى ومرتبات الحضرة الخديوية وعائلاتها، والمعية السنية، وصندوق الدين، وإدارة المالية بالأقاليم والمحافظات، والشون والمخازن، وعموم البوستة المصرية ووابورات البوستة الخديوية، والجمارك، والضربخانة، وحلقات السمك، والمطرية، وقلم المعاشات، وميناء الإسكندرية، وجميع مأمورى تحصيل الإيرادات فى أى مصلحة يدخلون تحت إشراف نظارة المالية، ثم ضم لها فى مرحلة لاحقة قلم صرف المعاشات وألحق بالخزينة العمومية بعد أن كان تابعاً لنظارة الداخلية . [٢]

وشهدت الأقسام الرئيسة لديوان النظارة عدة تعديلات فى السنوات التالية ترجع إلى عدم استقرار الإدارة حول الأسلوب الأمثل لتقسيم الإختصاصات داخلها فقد قرر مجلس النظار في مارس ١٨٨٣ إلغاء قسم املاك الميري الحرة وأحيلت مهامه إلى قسم الإيرادات ولكن في مايو من نفس العام ألغى قسم الإيرادات نفسه وقسمت أعماله على إدارتين إحداهما اختصت بالأموال المقررة وأملاك الميرى والأخرى بالأموال غير المقررة والدخوليات، ثم فى عام ١٨٨٤ فصل قسم الأملاك من إدارة الأموال المقررة وانتقلت تبعيته لإدارة عموم التأريع* ثم عادت تبعيته مرة أخرى لإدارة الأموال المقررة فى عام ١٨٨٧ إلى أن أصبح إدارة مستقلة في عام ١٨٨٧. [٣]

---

[١] طلعت إسماعيل رمضان، مرجع سابق، ص ١٢٥ .

[٢] جرجس حنين، مرجع سابق، ص ٢٥ .

* التأريع: هى عملية مساحة الأراضي وذلك لتقدير الضريبة المفروضة عليها.

[٣] نفس المرجع، ص ٣٠